فوق الطاولة

د. سعد بساطة

اغتيال «ماتي» بوساطة الشقيقات السبع!

جذب السياسي الإيطالي الشهير إنريكو ماتي الكثير من الأعداء طوال حياته، وخاصة من وصفهم بـ«الأخوات السبع»؛ وتوفي ماتي ١٩٨٦ بسقوط طائرة، وسبب سقوطها قنبلة وُضعت فيها للتخلص منه، وصُنفت الحادثة بأنها جريمة اغتيال. لنعد لما قبل أزمة النفط في سنة ١٩٧٣، حيث سيطرت سبع شركات على ما يقرب من ٨٥ بالمئة من احتياطيات النفط العالمية: (ستاندرد أويل أوف نيوجرسي- رويال داتش شل- انجلو-بيرسيان أويل كامبني- ستاندرد اويل كومباني اوف نيويورك-ستاندارد اويل أوف كاليفورنيا- جلف أويل- تكساكو).

اندمجت الشركات السبع لتشكل ثلاث شركات نفطية عملاقة:(إكسون موبيل - شل- شيفرون). وحتى أزمة ١٩٧٣، تحكمت تلك الشركات باحتياطيات النفط في جميع أنحاء العالم، وكانت تنشط في جميع قطاعات الصناعة تقريباً، بداية من أعمال التنقيب إلى الإنتاج والنقل والتوزيع والتسويق. تنافست الشركات السبع فيما بينها بشراسة لبيع نفطها، لكن في الخفاء، لم تكن كذلك على الإطلاق.

يعتقد أن الشركات السبع كانت تتوصل لتفاهمات واتفاقيات غير معلنة بعضها مع بعضها الآخر لتحقيق نظام مستقر في السوق والحفاظ على صورة الأسرة وتقريب الصفوف عندما تواجهها أي تحديات من شركات أو مؤسسات أخرى، بسبب هذا التقارب في الخفاء، ما حدا بالإيطالي إنريكو ماتي إطلاق عليها لقب «الأخوات السبع».

في سبعينيات القرن الماضي، قامت العديد من البلدان بتأميم احتياطاتها النفطية، ومنذ ذلك الحين، تحولت سيطرة الأخوات السبع إلى منظمة أوبك وشركات النفط والغاز المملوكة للدولة. وأصبحت تلك الأخوات اليوم لا تهيمن إلا على ٧ بالمئة فقط من احتياطيات النفط، أما معظم النسبة الباقية، فهي في أيدي الشركات المملوكة للدول.

والآن نصل لسؤالنا: ما الشيء المشترك بين: معاجين الأسنان والكاميرا والحاسب الآلي وعجلات السيارات وعدسات العين والأطراف الصناعية؟ إنّه النفط؛ وهنا نعرف لماذا يحتاج العالم للمزيد منه، فإن اختفى اليوم فسنفتقد العديد من السلع والخدمات المهمة التي يعتمد إنتاجها عليه أو إحدى المواد المشتقة منه. فعلى سبيل المثال، اختفاء النفط قد يؤدي إلى وقف حركة النقل وتجمُّد المنازل وانهيار في سلاسل الإمدادات وارتفاع معدلات فقر الطاقة.

ولطالما «طنطن» دول الغرب كاذبةً وهي الطامعة بنفط العرب؛ حول عدم أهميته الإستراتيجية؛ وحول وجود بدائل أفضل!

في حين أكد تقرير الطاقة العالمي المنشور مؤخراً من معهد الطاقة في بريطانيا أن الوقود الأحفوري بأنواعه سيمثل ٨٢ في المئة من الطاقة في العالم، وهذا مشابه لتوقعات تقرير «منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)» الذي ينظر إلى مستقبل الطاقة.

لماذا إذاً يتم تجاهل النفط والغاز في النقاشات التي تدور حول تحسين مستوى المعيشة ودعم الاستقرار والنمو الاقتصادي والأمن الغذائي، إضافة إلى جهود القطاع في تطوير التقنيات وأفضل السبل لخفض الانبعاثات؟ إن قضية التغير المناخي قضية مهمة للغاية، ولكن أهميتها لا تتعارض مع أهمية القضايا الأخرى، مثل تلبية النمو العالمي المتصاعد للطاقة.

يشير أمين عام أوبك إلى أنه على العكس تماماً، فعلى العالم أن يعمل معاً على خفض الانبعاثات، وضمان توفر جميع المنتجات والخدمات المطلوبة من أجل العيش بشكل مريح. ومن أجل التوصل لهذه الأهداف، قام أعضاء «أوبك» بالاستثمار لتطوير قدرات قطاع التنقيب والاستخراج وقطاع التكرير والتصنيع، وحشد التقنيات النظيفة لخفض الانبعاثات الناتجة من عمليات القطاع النفطي. كما يتم الاستثمار في الطاقة المتجددة والهيدروجين وتقنية التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه.

لنأخذ السيارات الكهربائية على سبيل المثال؛ فعلى الرغم من أن سيارة «تويوتا بريوس» أصبحت أعلى السيارات الكهربائية الهجينة إنتاجاً على مستوى العالم في أواخر التسعينيات؛ فقد أشارت دراسات الرابطة الوطنية لتجار السيارات الأميركية إلى أن السيارات الهجينة والسيارات الهجينة القابلة للشحن الخارجي والسيارات التي تعمل بالبطاريات لا تمثل سوى ١٢,٣ بالمئة من العدد الكلي في الولايات المتحدة عام ٢٠٢٢.

في حين أن الشعبية المتزايدة للسيارات الكهربائية أمر لا جدال فيه؛ فلا بد من التنويه بأن إجمالي مبيعات السيارات التي تعمل بالبطاريات لاتشكل سوى ١٩ بالمئة من إجمالي مبيعات السيارات بالصين. كما أن مبيعات سيارات البنزين والديزل في الاتحاد الأوروبي لا تمثل أكثر من نصف إجمالي مبيعات السيارات مؤخراً.

إن عدد سكان العالم في تزايد مستمر، حيث إنه من المتوقّع أن يزداد عدد سكان العالم بمعدل ١,٦ مليار نسمة خلال الفترة الزمنية للبحث التي ستنتهي في عام ٢٠٤٥، كما أشارت الأمم المتحدة إلى أنه من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ١٠,٤ مليارات نسمة بحلول عام ٢١٠٠.

وهؤلاء ستزيد حاجاتهم (وبالتالي المزيد من الاعتماد على النفط)؛ مثلاً عندما يتعلق الأمر بقطاع النقل فليس من الإنصاف تجاهل اعتماد ملايين البشر حول العالم على النفط في الوقت الحالي وفي المستقبل، هذه القضية تزداد أهمية عند اقترانها بمسألة الاستثمارات اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وخفض الانبعاثات بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

«الاتصالات» توافق على رفع أسعار دقائق الخليوي والأرضي والإنترنت

خبير اتصالات لـ«الوطن»: عندما توافق هيئة الاتصالات على رفع الأسعار عليها أن تشترط تحسين الخدمة وإدخال خدمات جديدة

رامز محفوظ

أعلنت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد الموافقة على تعديل أسعار الخدمات الأساسية المقدمة من الشركات العاملة في مجال الاتصالات على أن تطبق الأسعار الجديدة اعتباراً من الأول من شهر تشرين الثاني المقبل.

وأوضحت الهيئة الناظمة عبر صفحتها الرسمية على الفيسبوك أن تعديل أسعار الخدمات سيتم وفق التالي: ٢٥ بالمئة حتى ٣٠ بالمئة زيادة على التعرفة الأساسية لخدمات الاتصالات الخلوية و٣٠ بالمئة زيادةً على خدمات الاتصالات الثابتة والإنترنت.

وأشارت الهيئة إلى أن تعديل الأسعار يأتي بهدف ضمان استمرارية توفير الخدمات الأساسية من الشركات العاملة في قطاع الاتصالات لجميع المشتركين، وإتاحة الفرصة أمام الشركات لتغطية النفقات المترتبة على تلك الخدمات نتيجة تأثرها بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية الراهنة، وما شهدته الأسواق من ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وسعر الصرف.

وبينت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد أن الأسعار التفصيلية للخدمات يتم نشرها على المواقع الإلكترونية للشركات المرخص لها للعمل في قطاع لاتصالات الخلوية والثابتة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الخبير في شؤون الاتصالات وزير الاتصالات الأسبق الدكتور محمد الجلالي أن قرار رفع أسعار خدمات الاتصالات اليوم صدر لكي يواكب ارتفاع الأسعار الحاصل لكل السلع والخدمات الأخرى في السوق، لافتاً إلى أن شركات الاتصالات بحاجة لرفع أسعار خدماتها اليوم لأنها تتحمل نفقات متعددة مثل رواتب وأجور العاملين التي من المفترض أن تزداد عقب رفع أجور الموظفين في الدولة مؤخراً إضافة لمصاريف الطاقة والبرمجيات.

وأوضح الجلالي أنه على الرغم من أن شركات الاتصالات تحقق أرباحاً اليوم لكنها لا تستطيع تحسين الخدمات المقدمة منها بشكل جيد إلا في حال أصبح لديها إيرادات خاصة بتحسين الخدمة، مبيناً أن أرباح شركات الاتصالات قبل الأزمة تزيد على أرباحها اليوم بعشرات المرات على الرغم من رفع أسعار خدماتها اليوم لأن القدرة الشرائية للمواطن كانت قبل الأزمة مرتفعة.

وأشار إلى أن المواطن كان يدفع ثمن الاتصالات مبالغ كبيرة قبل الأزمة ولا يتأثر بذلك، موضحاً أنه رغم رفع أسعار خدمات الاتصالات اليوم فإنها لم تواكب بعد ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١١ كان سعر الدقيقة المسيقة الدفع ٣ ليرات، أما اليوم فقد أصبح سعر الدقيقة ٤٧ ليرة أي إن سعر الدقيقة ازداد بحدود ١٥ ضعفاً عن سعرها في عام ٢٠١١ على حين أن أسعار بعض السلع والمنتجات الأخرى ازدادت ٢٠٠ ضعف قياساً بأسعارها عام ٢٠١١.

وختم الجلالي بالقول إنه من المفترض عندما توافق الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على رفع أسعار خدمات الاتصالات أن تشترط على شركات الاتصالات العمل على تحسين مستوى الخدمة المقدمة منها وإدخال خدمات جديدة.

هذا وحددت شركتا سيريتل وmtn سعر الدقيقة الخليوية للخطوط المسبقة الدفع بـ٤٧ ليرة سورية وللخطوط لاحقة الدفع بـ٤٥ ليرة كما حددت سعر الميغابايت خارج الباقات بـ٢٧ ليرة على أن يتم إعلام المشتركين بالأسعار الجديدة للباقات والخدمات عبر الموقع الرسمي للشركتين والرسائل النصية.

قرض الدخل المحدود ٢٠ مليون ليرة بداية تشرين الثاني القادم

المركزي يعمم بعدم تصديق الشيكات المصرفية الخاصة بتسوية أوضاع المركبات السياحية ما لم يتم تغذيتها نقداً

عبد الهادي شباط

كشف مدير في القطاع المصرفي أنه بناء على موافقة البنك المركزي على التعديلات المقدمة حول قرض الدخل المحدود في مصرف التسليف الشعبي سيتم مع بداية الشهر المقبل (تشرين الثاني) منح قروض الدخل المحدود وفق السقوف الجديدة التي ستصل لحدود ٢٠ مليون ليرة، على حين سيتم تمديد سنوات التسديد لتصبح بحدود ١٠ سنوات بدلاً من ٧ سنوات كما هو معمول به حالياً. وبقي سعر الفائدة عند المعدل ذاته لكن مع احتساب الفائدة على مدى سنوات السداد (وفق نظام احتساب الفائدة لدى المصرف المانح).

وبين المدير أنه يتم العمل حالياً على تعديل البرامج المصرفية في التسليف الشعبي لتكون قابلة للتعامل مع التعديلات الجديدة على قرض الدخل المحدود على أن يتم مع الأسبوع المقبل تعميم التعليمات التنفيذية لمنح القروض، وفيما يخص الكفلاء بين أن هناك تفاهمات مع مؤسسة التأمين على تطوير بوليصة التأمين بما يسمح بكفالة قرض الدخل المحدود بسقفه الجديد من دون الحاجة لكفلاء بحال رغب العميل في الاستفادة من خدمة التأمين في هذا الاتجاه أو لم يتوافر لديه كفلاء.

وكانت «الوطن» نشرت تحفظات لبعض المتابعين للعمل المصرفي تفيد أنه بحال رفع سقوف قروض الدخل المحدود سيواجه كل من مصرف التسليف الشعبي والتوفير نقصاً في السيولة ولن يكونا قادرين على تلبية الكم الكبير من طلبات الإقراض التي سيتقدم بها العاملون في الجهات العامة بحال كانت شروط الإقراض والفائدة وسنوات السداد وبوليصة التأمين مريحة، وهي مشكلة ربما تحول دون إمكانية تلبية كل الطلبات التي ستصل لفروع مصرفي التسليف والتوفير وهو ما يسهم بحدوث تراكم في الطلبات والعودة لتنظيم المنح على برامج زمنية (دور) قد تصل لأشهر حتى يتمكن العميل من الحصول على قرض دخل محدود.

بينما يعتبر آخرون من المصرفيين أن قرار المركزي تأخر في رفع السقوف لأن السقوف الحالية التي وافق عليها المركزي تزامنت مع ارتفاع معدلات التضخم في الأسعار وهو ما يقلل من الجدوى والقدرة الشرائية لهذه القروض مقابل ديون ثقيلة على عاتق الموظف الذي يحتاج لسنوات حتى يستطيع تسديدها مع اقتطاع جزء ليس قليلاً من أجره الشهري.

وكان التسليف الشعبي صرح لـ«الوطن» أن متوسط منح قروض الدخل المحدود يتجاوز ٥ آلاف قرض شهرياً خلال المرحلة الماضية وبحال رفع سقف القرض مع توافر بوليصة تأمين تحل مكان الكفلاء سيقفز هذا الرقم لعدة أضعاف.

من جهة أخرى، عمم مصرف سورية المركزي إلى المصارف العاملة أنه إشارة إلى قرار رئاسة مجلس الوزراء الخاص بتسوية أوضاع المركبات السياحية وفق أحكام المادة رقم /١/ من المرسوم التشريعي رقم ٣٣ وتأكيداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦/٣١٦٧ لا يقبل تصديق أي شيك من حساب الساحب (صاحب الحساب) المحرر لمصلحة المستفيد (مديرية الجمارك العامة – الأمانات الجمركية المعنية) تنفيذاً لأحكام المادة رقم /٣/ من القرار المذكور أعلاه، ما لم يتم تغذية حساب الساحب نقداً بمبلغ لا يقل عن قيمة الشيك المحرر وبمدة أقصاها ٧٢ ساعة سابقة لطلب التصديق، إضافة لعدم قبول تسديد الرسوم المترتبة على عملية تسجيل المركبات المشمولة بأحكام قرار رئاسة مجلس الوزراء المذكور أعلاه لمصلحة وزارة النقل إلا بشكل نقدي.

الموافقة على تمديد إيقاف تصدير البطاطا حتى نهاية آذار

العقاد لـ«الوطن»: لا تصدر في هذه الفترة بسبب عدم قدرتها على المنافسة وأسعار الخضر سترتفع أكثر في الشتاء

رامز محفوظ

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتمديد العمل بتوصية اللجنة الاقتصادية حول إيقاف تصدير مادة بطاطا الطعام ليصبح حتى نهاية شهر آذار من العام القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد أن تصدير البطاطا متوقف منذ مدة، وخلال هذه الفترة من كل عام لا يتم تصديرها باعتبار أن البطاطا التركية والباكستانية والمصرية والإيرانية تغزو حالياً أسواق الخليج بكميات كبيرة ولا يمكن للبطاطا السورية منافستها.

وأوضح العقاد أن إنتاج البطاطا الصيفية بات في نهايته وسيبدأ إنتاج عروة البطاطا الخريفية بداية الشهر القادم ومن المرجح أن يكون إنتاج هذه العروة جيداً باعتبار أن المساحات المزروعة بها تعتبر كبيرة واعتماد نجاح هذه العروة على الأمطار، متوقعاً أن ينخفض سعر كيلو البطاطا في الأسواق خلال مدة شهر، ومستبعداً في الوقت نفسه أن تلجأ لاستيراد البطاطا من مصر هذا العام.

وعن ارتفاع أسعار الخضر هذا العام ووصول سعر مبيع أقل صنف من الخضر لحدود ٥ آلاف ليرة في الأسواق أوضح العقاد أن سبب ارتفاع الأسعار قلة الزراعة وعزوف نسبة من المزارعين عن الزراعة ولجوء بعضهم لتخفيض المساحات المزروعة نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم قيام الحكومة بتقديم الدعم اللازم للمزارع، مشيراً إلى أن ٦٠ بالمئة من خطة زراعة الخضر والفواكه لم تنفذ خلال هذا العام.

وتوقع العقاد أن يصل أقل سعر صنف من الخضر خلال موسم الشتاء بالتوازي مع الاعتماد بشكل كبير على البيوت البلاستيكية إلى ٧ آلاف ليرة في حال لم يقدم الدعم اللازم للمزارع من مازوت وأسمدة وبذار والتي يُشترى معظمها من السوق السوداء بأسعار مرتفعة إذ إن تكلفة الزراعة في البيوت البلاستيكية ستكون مرتفعة جداً هذا الشتاء نتيجة الاعتماد بشكل كبير على مازوت التدفئة.

وبخصوص حركة الصادرات أشار العقاد إلى أن حركة الصادرات خلال الفترة الحالية تعتبر جيدة ويذهب إلى دول الخليج نحو ٢٥ براداً محملاً بالفواكه المتنوعة والبندورة والنسبة الأكبر منها تذهب إلى السعودية على حين يذهب إلى العراق بين ٨ و١٠ برادات محملة فقط بمادة الرمان، موضحاً أن تصدير الحمضيات حالياً يعتبر في بداياته والتصدير يتم حالياً فقط إلى السعودية.

.. ومبررات ارتفاع أسعار الفروج جاهزة

ماردیني لـ«الوطن»: السبب قلة الإنتاج لأن نسبة كبيرة من المربين ما عاد لديهم السيولة للعودة إلى العمل

الوطن

كان من المفترض مع استقرار حالة الطقس مؤخراً وبدء إنتاج الذرة الصفراء المحلية التي تعتبر بديلاً من الذرة المستوردة وأقل سعراً منها أن تنخفض أسعار الفروج وأجزائه أو على أقل احتمال أن تستقر الارتفاعات تتوالى يومياً والأسعار تتغير بين يوم وآخر ناهيك عن الفروقات في الأسعار بين محل وآخر، والسؤال المطروح: ما مبررات هذا الارتفاع الجنوني اليومي في أسعار الفروج رغم توافر الذرة المحلية وتحسن الطقس؟ وإلى متى سيستمر هذا الارتفاع؟

عضو لجنة مربي الدواجن مازن ماردیني أكد في تصريح لـ«الوطن» أن الذرة الصفراء المحلية أصبحت متوافرة في السوق والطقس أصبح جيداً لكن المشكلة الأساسية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار هي انخفاض الإنتاج بشكل كبير نتيجة استمرار نسبة من المربين في الإحجام عن التربية بسبب الخسائر الكبيرة التي تكبدوها خلال الفترة الماضية.

وأضاف: إن نسبة من المربين لم يعد لديهم سيولة للتربية لذا ما عاد بإمكانهم العودة إلى العمل، مبيناً أن وزير الزراعة شجع مؤخراً المربين على الاستفادة من القروض التي تمنحها المصارف الزراعية والتي تبلغ نسبة الفائدة عليها ٤ بالمئة وتعتبر قليلة ونحن كلجنة مربي دواجن نشجع المربين على ذلك لكن بعض المربين كان ردهم أن تربية الدواجن معرضة للكوارث الطبيعية ويمكن خسارة مبالغ كبيرة لذا نتخوف من العودة للتربية.

وأكد ماردیني أن هناك العديد من المحفزات أعطيت للمربين من قبل الحكومة من أجل العودة للتربية أبرزها توزيع المازوت الزراعي بسعر ٢٠٠٠ ليرة للبتر الواحد لكن المشمولة بأحكام قرار رئاسة مجلس الوزراء المذكور أعلاه لمصلحة وزارة النقل إلا بشكل نقدي.

ولفت إلى أن نسبة قليلة من المربين يعملون حالياً ونسبتهم لا تتجاوز ٢٠ بالمئة ممن كانوا سابقاً ونتيجة لذلك فإن الإنتاج لا يغطي حاجة السوق وبسبب ذلك ترتفع الأسعار بشكل يومي.

وتوقع ماردیني في ختام حديثه أن يلمس المواطن انخفاضاً نسبياً في أسعار الفروج خلال مدة شهرين أو أكثر نتيجة للتسهيلات المقدمة من الحكومة مؤخراً مثل تأمين المازوت الزراعي للمداجن بالسعر المدعوم وغيره من التسهيلات الأخرى إضافة لإعفاء المداجن من الدخل المقطوع الذي يدفع لوزارة المالية مدى الحياة والذي صدر بمرسوم رئاسي منذ فترة وهو الأمر الذي سيشجع المربين للعودة للتربية قريباً.

هذا وتراوح سعر كيلو الفروج الحي في أسواق دمشق بين ٣٢ و٣٥ ألف ليرة وسعر كيلو الشرحات بين ٧٠ و٧٥ ألف ليرة وتراوح سعر الدبوس بين ٤٠ و٤٣ ألف ليرة وسعر كيلو الكستا بين ٤٢ و٤٥ ألف ليرة وتجاوز سعر كيلو السودة ٥٠ ألف ليرة.

.. وآخر حجج التجار

الحرب على غزة ترفع أسعار الخس والبندورة!

نوار هيفا

لا يحتاج تجار الأسواق والمتلاعبون بأسعار موادها لوثيقة تبرر زعمهم فالحجج دائماً موجودة واليوم السبب شبه الموحد اليوم بأجوبتهم عن سبب الارتفاع اليومي للأسعار وبمعدل يتجاوز أكثر من ٣ آلاف ليرة للمادة نفسها كفرق بين سوق وآخر هو الحرب على غزة والتوتر الأمني الحاصل.

وفي جولة لـ«الوطن» سجلت ربطة البقدونس ارتفاعاً من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة، وكيلو الخس وصل إلى ٥ آلاف ليرة، وربطة الفجل إلى ١٠٠٠ ليرة، وربطة البصل إلى ١٥٠٠ ليرة، وكيلو الملفوف ٣ آلاف ليرة، وربطة السبانخ ٦٠٠ ليرة، وكيلو السلق ٢٥٠٠ ليرة، على حين وصل سعر كيلو الباذنجان إلى ٥ آلاف ليرة والكوسا ٤٥٠٠ ليرة، وكيلو البطاطا ٧ آلاف ليرة، وكيلو الخيار بحدود ٨٥٠٠ ليرة والبندورة ٥ آلاف ليرة، والفليفلة ٤٥٠٠ ليرة.

كما أن الفاكهة لم تسلم من هذا الارتفاع حيث وصل سعر كيلو التفاح في بعض الأسواق إلى ١٥ ألف ليرة، والعنب ٢٠ ألفاً للنخب الأول، والعنب الحمصي ١٨ ألف ليرة، فيما تجاوز سعر كيلو الموز ٤٥ ألف ليرة، مع ارتفاع يومي يصل أحياناً إلى ٢٠٠٠ ليرة، أما الفاكهة بأول موسمها كالبرتقال والرمان فوصل سعر الكيلو منها لأكثر من ١٢ ألف ليرة في بعض الأسواق، وبياع كيلو الثوم اليابس الفرط في سوق الهال بسعر ٢٨ ألف ليرة، بينما بياع في المحال التجارية بسعر يصل إلى ٥٠ ألف ليرة.

عضو لجنة مصدري الخضر والفاكهة بدمشق محمد العقاد نفى أي أثر للحرب أو التوتر الأمني على الأسعار، مرجعاً سبب ارتفاعها لنهاية الموسم الزراعية، وخاصة موسم حوران الذي يرفد السوق بمعظم أصناف الخضر.

وأوضح العقاد لـ«الوطن» أن موسم الساحل يحتاج من ١٢ – ١٥ يوماً ليبدأ بالتالي ستنخفض الأسعار مع بداية هذا الموسم، ولا أمل بانخفاض الأسعار قبل ذلك فالموسم الأكبر للخضر من حوران وقد انتهى بالتالي لن يكون هناك انخفاض خاصة مع احتساب تكاليف النقل، والبيوت المحمية البلاستيكية ذات التكاليف المرتفعة جداً.

وطالب العقاد باعتماد نشرة سوق الهال بتحديد الأسعار مبيناً أن فرق الأسعار الكبير بين سوق وآخر يعود لطمع التجار فقط ولا مبرر لهذا الفرق بالأسعار، وليس لتكاليف النقل هذا الفرق الكبير بسعر كل كيلو خضر وفاكهة، وهناك لجنة لمديرية تموين دمشق تقوم بتحديد الأسعار الواقعية للجملة والمفرق وأي خروج عن هذه النشرة يعتبر مخالفة تموينية.

وأشار العقاد إلى أهمية قرار وزارة الاقتصاد الأخير السماح باستيراد ٣٠ ألف طن من الموز اللبناني، ما سيؤثر إيجاباً في أسعاره محلياً.